

بروتوكول تعاون بين نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة لتطوير التشريع الضريبي والتجاري والمالية العامة

وقعت نقابتا المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين في لبنان أمس بروتوكول تعاون بينهما يرمي إلى توحيد الجهود والمساهمة في تطوير التشريع في مختلف مجالاته لاسيما المالية العامة والضريبي والتجاري والرقابي والاسواق المالية، وذلك في احتفال جرى في قاعة المحاضرات في بيت المحامي، في حضور وزير الإعلام رمزي جريج ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام، النائب زياد القادري ممثلاً رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، ممثل المدير العام لوزارة المالية رئيس دائرة التنسيق الإداري في وزارة المالية منير بردويل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، العقيد اسكندر تقلا ممثلاً قائد الجيش، أعضاء مجلسي نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة المجازين وحشد من المهتمين.

وبعد كلمة تقديم من عضو مجلس نقابة المحامين سميح بشراوي، ألقى نقيب المحامين جورج جريج كلمة، قال فيها: «إن ثقافة مشتركة تجمع نقابتينا اللتين تنتفسان انكباباً على المعرفة، والتدريب المستدام، والامتثال للمعايير المهنية، وورش العمل والشراكة العلمية مع نقابات خارجية وهيئات دولية. واحدى مسؤولياتنا تجديد العقد الاجتماعي وتنقيته وتفعيله، *Renewing the social contract*، اي بكلام آخر مصلحة المواطن والدولة، وهذا يبدأ من فوق، من الاقوى، من الدولة التي عليها اثبات وظيفتها الحاضنة، الراحية، الحامية، بل الخادمة»، مشدد: «اعطوا خدمات للمواطن وخذوا منه الضرائب والرسوم.»

واضاف: «من حق المواطن ان يعرف وجهة انفاق المال العام، مؤكدا انه «مطلوب منا نقابيين ومواطنين ومجتمعاً مدنياً، العمل والضغط لوقف منظومة الفساد والهدر وترشيد الحياة المالية في هذه الجمهورية»، سائلاً: «هل يعقل ان تعيش دولتنا من دون اثنين: رئيس للجمهورية يدير البلاد، وموازنة عامة تضبط الانفاق؟»

ثم ألقى عبود كلمة، تحدث فيها عن اسباب التعاون بين النقابيين، فقال: «تبين لنا ان بعض مشاريع القوانين يفقد الى رؤية واضحة أو تعتريه بعض الشوائب ولا تتماشى ومع متطلبات العصر، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومصحة لبنان، من هنا تأتي أهمية ضم جهود نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لبعضها البعض، للعمل كجبهة موحدة حيث لكل من النقابيين صفة تكميلية للسلطات العامة ودوراً رائداً في المجتمع كل من نطاق تخصصه وبهدف التعاون الفعلي للمساهمة في اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والاسواق المالية وغيرها.»

واضاف: «كل ذلك من اجل خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهن الحرة في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعين العام والخاص والمجتمع بصورة عامة.»

وتحدثت النويري، فقالت: «يسر وزارة العدل مشاركة نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الاحتفال بتوقيع بروتوكول التعاون بينهما والرامي إلى توحيد الجهود والمساهمة في تطوير التشريع في مختلف مجالاته لاسيما المجالات المالية العامة والامور الضريبية والتجارية والشؤون الرقابية والاسواق المالية، لما لهذا التعاون البناء من وقع ايجابي في تبادل الخبرات والمهارات والتجارب في المواضيع المرتبطة باختصاص النقابيين». مؤكداً إنه «من الضروري ايجاد مثل هذا التعاون وتشجيعه بين النقابات كافة والهيئات المهنية لتطوير العلاقات على جميع الاصعدة توصلاً لخدمة مصلحة القطاعين العام والخاص وبالتالي المجتمع بصورة عامة.»

وختاماً، القى بردويل كلمة أعلن فيها دعم وزارة المالية لبروتوكول التعاون بين النقابتين ومباركة الوزارة وتشجيعها لهذه الخطوة. وقال: «إن الوزارة ترى أن الوقت قد حان ليكون في لبنان محامين ضريبيين كما في معظم بلدان العالم. وفي الواقع أن وزارة المالية سبق أن وقعت بروتوكول تعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان للمساعدة في وضع التشريعات لأن مصلحة الخزينة لا تكمن فقط في تحصيل الضريبة وفي بعض الأحيان في إفلاس الشركات إنما هذه المصلحة تكون بازدهار الشركات وتطورها.»

ثم وقع النقيبان جريج وعبود بروتوكول التعاون بين النقابتين .